

منذ بداية العام ، فإن ميزانية عام 2018 لا تزال مستمرة في الجزائر وليست مبهجة للغاية بالنسبة للمواطنين الذين لا يكسبون رزقاً جيداً حيث أن لها بالفعل تأثيراً سلبياً على قوتهم الشرائية. تعتمد الحكومة على تصدير النفط في تمويل الموازنة. في عام 2018 ستغير الأمور فعلياً من المتوقع أن تجلب المسودة الجديدة بديلاً لإيرادات عائدات النفط التي تحيط بالبلاد بشكل سيئ في النظرة الاقتصادية السيئة. في عام 2018 يمكن أن يكون هناك زيادة تدريجية في عائدات الضرائب إلى جانب قيود المهمة على قائمة الحظر لأكثر من 900 منتج. سوف تنعكس تدابير التقشف الجديدة في انخفاض ميزانية الإنفاق إلى 62 مليار يورو في 2018، 59 مليون يورو في عام 2019 و 56 مليون يورو في عام 2020. وعلاوة على ذلك ، ينص القانون على رفع معدلات الضرائب على المنتجات مثل وقود السيارات (ضريبة على المنتجات البترولية TPP) منتجات التبغ الضريبة الإضافية والطاقة الصديقة للبيئة البيضاء.